

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

121

سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (121) - الطبعة الأولى محرم 1441 هـ الموافق سبتمبر 2019 م

الحماية القانونية من العنف الأسري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور فيصل حمد المناور

خبير أول بالمعهد العربي للتخطيط



تصدر عن المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الحماية القانونية من العُنف الأسري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. فيصل المناور

خبير أول – المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

9تقديم المدير العام
11المقدمة
15الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأسرة كنظام اجتماعي
17أولاً - مفهوم الأسرة
19ثانياً - مراحل تكوين الأسرة
20ثالثاً - وظائف الأسرة
24رابعاً - المقومات الأساسية لبناء الأسرة
30خامساً - العوامل التي تؤدي إلى الخلافات الأسرية
49الفصل الثاني: الإطار العام للعنف الأسري
51أولاً - مفهوم العنف الأسري
55ثانياً - المفاهيم المرتبطة بالعنف
58ثالثاً - مؤشرات العنف الأسري
60رابعاً - نشأة واكتشاف العنف الأسري
61خامساً - تطورات أبحاث العنف الأسري
62سادساً - الأسس النظرية للعنف الأسري
68سابعاً - أسباب العنف الأسري
72ثامناً - صور ودرجات العنف الأسري
73تاسعاً - مبررات دراسة العنف الأسري

83الفصل الثالث: أشكال العنف الأسري
85أولاً - العنف ضد المرأة
102ثانياً - العنف والتماسك الأسري (الطلاق)
108ثالثاً - العنف ضد الزوج
112رابعاً - العنف ضد كبار السن
131خامساً - العنف ضد الأطفال

الفصل الرابع: الإطار القانوني الحالي لحماية الأسرة من العنف في دول

147مجلس التعاون لدول الخليج العربية (نظرة كلية)
149أولاً - التنظيم القانوني لحماية المرأة
178ثانياً - التنظيم القانوني لحماية الطفل
189ثالثاً - التنظيم القانوني لحماية كبار السن

الفصل الخامس: الإطار القانوني لحماية الأسرة من العنف (إطار مقترح).....

207المقترح الأول - (إطار مقترح للحماية القانونية من العنف الأسري)
209المقترح الثاني - (إطار مقترح للحماية القانونية من العنف الأسري)
246المراجع
265

* * *

مقدمة

يعد العنف من السلوكيات التي رافقت الإنسان منذ نشأته في صور وأشكال تختلف بحسب العادات والتقاليد، والأعراف، والأزمنة، والظروف الاجتماعية والإنسانية، ولقد عمت مختلف المجتمعات والأوساط، ولا يوجد بلد ولا مجتمع لم يتأثر بالعنف في الأماكن المتعددة مثل: الشوارع والبيوت والمدارس وأماكن العمل، إذ تشير مختلف الإحصائيات الدولية إلى أنه يقتل كل عام أكثر من مليون شخص في مختلف أنحاء العالم، ومقابل كل شخص يموت بسبب العنف هناك أكثر من ذلك بكثير ممن يصابون بالأذى أو بالعاهات الدائمة، ويحتل العنف ثالث سبب للوفاة بين الناس بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.

ويخلف العنف الأسري آثاراً اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة على أفراد الأسرة لاسيما الأطفال والنساء، بالرغم من أن العادات والتقاليد قد تفرض أحياناً إبقاء أفعال العنف أسراراً خاصة بالأسرة التي تتحمل نتائجها. وتشكل معالجة جذوره أولوية في صدارة الاهتمامات الهادفة إلى صحة المجتمع الذي ينبغي أن يدرك أفرادها أن الوقاية من العنف ممكنة، إذ إن إدراك المشكلة هو الخطوة الأولى في طريق تحديد شكل الاستجابة لمعالجتها.

هذا، وتعتبر الأسرة هي اللبنة الأولى والقلب الراسخ في بناء المجتمع القوي، الأمر الذي يجعل تنظيم أوضاعها وتقنين أحكامها وتعزيز مكوناتها من الأولويات التي تقوم سائر المجتمعات المتحضرة على العناية بها. ولذلك يعد من المنطقي سعي

القائمين على تنظيم شئون المجتمع في مختلف بلدان العالم نحو إرساء القواعد التي تحكم أحوال الأسرة في أدق تفاصيلها وجزئياتها.

وبالرغم من الحرص على تعزيز أواصر التماسك والترابط الأسري تطراً بعض الظواهر السلبية المثيرة للدهشة والتي تعيق الأسرة عن أداء دورها ومسئولياتها الاجتماعية والتربوية تجاه أفرادها، مما يجعل منها بؤرة لإنتاج أفراد غير أسوياء لهم انعكاسات سلبية على المجتمع الذي يعيشون فيه.

ولاشك في أن "العنف الأسري" يعد أحد أبرز هذه الظواهر التي تفتشت بشكل كبير في مختلف المجتمعات، وهي ظاهرة عالمية خطيرة تهدد كيان المجتمع برمته. كما يمكن أن ينظر له على أنه نمط من أنماط السلوك العدواني يستخدم فيه القوي من أفراد الأسرة سلطته وقوته على الضعيف منهم لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة، مستخدماً بذلك كل وسائل الإكراه والإكراه، سواء كان جسدياً أو لفظياً أو معنوياً.

ومفاد ما تقدم أن العنف الأسري يشمل العنف البدني أو الجنسي أو النفسي أو اللفظي أو الحرمان الذي يحدث في إطار الأسرة من بعض أفرادها الذين يمتلكون السلطة الفعلية على غيرهم. ولعل التطبيق الأبرز للعنف الأسري يظهر في العنف الذي يمارس على الزوجة أو الزوج أو الأبناء أو كبار السن. وهنا يلزم التنويه إلى أن العنف الأسري لا يقتصر على فئة معينة، ولا على طبقة اجتماعية دون سواها، فهو

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأسرة كنظام اجتماعي

تقديم:

تعتبر الأسرة هي اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، بل هي الأساس في ظهور الحياة الاجتماعية والإنسانية بين أفراد الجنس البشري، وهي أول وسط يوجد فيه الطفل وتحتضنه فور أن يرى نور الحياة، وهي أول مؤثر يخضع له الوليد، وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع، ولذلك فإن أي مجتمع تتمثل صورته وتبدو حقيقته من واقع الكيان الأسري ومدى ما تتمتع به الأسرة من قوة وتماسك، وما تقوم عليه علاقاتهم من استقرار وتكيف وما يتوفر لأفرادها من زوج وزوجة وأبناء من وعي وإدراك لمسؤولياتهم ووظائفهم سواء تجاه أنفسهم أو بعضهم البعض أو تجاه مجتمعهم الخارجي.

أولاً - مفهوم الأسرة:

تفهم الأسرة في ضوء نظرية التبادل على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة وأقل درجة من الخسارة، ويُعرّف "كونت" الأسرة بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد، وأشار "هبريت سبنسر" بأن الأسرة هي الوحدة البيولوجية والاجتماعية الأساسية (أحمد، 2006).

ويرى "يحيى درويش" أن الأسرة هي الجماعة الأولية التي ينشأ فيها الفرد نتيجة الزواج أو التبني أو الكفالة أو صلة الدم، وتكون المسؤولية الأولى لهذه الجماعة هي التنشئة الاجتماعية، وتشغل عادة مسكناً واحداً. كما وضع "عبدالخالق عفيفي" تعريفاً إجرائياً للأسرة حدده في النقاط الآتية (عفيفي، 2011):

- هي الخلية الأولى لتكوين المجتمع وأول جماعة أولية وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وجبرية وانتشار وهي أساس استقرار المجتمع البشري.
- تتكون الأسرة من أشخاص تربطهم روابط الزواج أو الدم أو التبني أو الكفالة.
- يحدد الأسرة من حيث البناء والوظائف مجموعة قواعد تنظيمية تحدد دور كل فرد في الأسرة وتحدد العلاقات بين أفرادها وحقوق وواجبات كل منهم.
- تعتبر الأسرة الجماعة المرجعية التي تحدد تصرفات أفرادها وتشكل حياتهم.
- تمثل الأسرة المصدر الأول لتوفير الاحتياجات الأساسية للفرد.
- تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي فهي النظام الأول في المجتمع من حيث النشأة والتأثير والعمومية ولها تأثيرها في النظم الاجتماعية الأخرى.
- غالباً ما ينتظم أفرادها في مكان واحد للمعيشة.
- تعتبر وحدة التفاعل الاجتماعي بين أفرادها وبين بقية أفراد المجتمع.

المراجع

المراجع العربية:

1. الأمم المتحدة (2016)، مسودة خطة العمل العالمية بشأن العنف، نيويورك.
2. الأمم المتحدة (2006)، حقوق الطفل، نيويورك.
3. أبو العلا، سيد محروس، (2006)، جرائم البلطجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
4. أبو القمصان، نهاد، (2008)، تحليل العنف ضد المرأة من منظور قانوني، مشروع مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، القاهرة، المجلس القومي للمرأة.
5. أبو النصر، مدحت محمد، (2004)، الإعاقة الاجتماعية، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
6. أبو النصر، مدحت محمد، (2007)، ظاهرة العنف ضد الأطفال، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد 23.

7. أبو زيد، رشدي شحاتة، (2011)، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
8. أبو شهبه، فادية، (2003)، النساء مرتكبات جرائم القتل العمدي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
9. أبو شهبه، هناء يحيى، (1992)، الدلالات الإكلينيكية لاستجابات قاتلة الزوج، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر.
10. الفردان، ايناس أحمد (2016)، واقع العنف الأسري ضد المرأة في مملكة البحرين، مركز تفوق للإستشاري لدعم قضايا النساء، المنامة.
11. أحمد، سمير نعيم، (2006)، قضايا اجتماعية، القاهرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
12. أحمد، هاني خميس، (2008)، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
13. أسعد، يوسف ميخائيل، (1996)، سيكولوجية الانتقام، دار نهضة مصر، القاهرة.
14. المجلس الأعلى للمرأة (2016)، الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري، مملكة البحرين.

15. إلياس، يوسف، (2012)، الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 69، مملكة البحرين.

16. إلياس، يوسف، (2014)، دراسة حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون: دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 88، مملكة البحرين.

17. المعهد العربي للتخطيط (2018)، البرنامج التدريبي - التمكين الاجتماعي.

18. المناور، فيصل (2015)، المخاطر الاجتماعية، سلسلة جسر التنمية، العدد 124، الكويت.

19. المناور، فيصل (2017)، تمكين المرأة العربية في المجال التنموي، سلسلة جسر التنمية، العدد 133، الكويت.

20. المناور، فيصل وباطويح، محمد (2017)، واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، سلسلة دراسات تنموية، العدد 53، الكويت.